

## التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية في إطار التنافسية الدولية

مُحَمَّد سَمِير الْهَبَاب<sup>1</sup>

### الخلاصة

تهدف هذه الدراسة التعرف على مدى تقدم العمل العربي المشترك في مجال التجارة الزراعية البينية والعوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على إعاقته وتقديم الحلول المناسبة لتشجيعه. تعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الانجازات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك لإسهامها في إقامة سوق عربية مشتركة.

على الرغم من زيادة التجارة البينية في المنتجات الزراعية للدول العربية خلال الفترة التي تبعت إنشاء المنطقة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤدي إلى إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تالية. وتكمن أسباب هذا الضعف في قضايا متعددة من أهمها تباين توجهات النظم السياسية العربية والتباين في البنيات الاقتصادية للدول العربية، تخضع السلع المستوردة في بعض الدول العربية، لتراخيص الاستيراد تحت مسميات مختلفة، من بينها غياب قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

للعولمة وتحرير التجارة العالمية إيجابيات وسلبيات على الدول العربية، وتكمن سلبياتها في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علماً بأن الفائض التجاري الزراعي للدول العربية سالباً (المستوردات أكثر من الصادرات)، كما أن إتباع أسس حقوق الملكية يؤدي إلى الارتفاع في تكاليف الإنتاج مما يقلل من منافسة السلع المنتجة في الدول العربية. وقد عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات لتشجيع التجارة الزراعية البينية ولجابهة سلبيات العولمة وتحرير التجارة العالمية.

**الكلمات المفتاحية:** منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ التجارة البينية؛ العولمة؛ منظمة التجارة العالمية.

### مقدمة

تهدف هذه الدراسة التعرف على مدى تقدم العمل العربي المشترك في مجال التجارة الزراعية البينية والعوامل الداخلية والخارجية التي تعمل على إعاقته وتقديم الحلول المناسبة لتشجيعه.

بدأت جهود العمل العربي المشترك منذ منتصف القرن الماضي حيث بدأ الجهد العربي في عام 1945 بتوقيع اتفاقية إنشاء الجامعة العربية التي جرى تحت مظلتها معظم محاولات التكامل الاقتصادي العربي.

وقد جرت في إطار الجامعة محاولات عديدة للتنسيق والتكامل بين الدول العربية في المجال الاقتصادي وعلى جميع المستويات الثنائية والجماعية وشبه الإقليمية والإقليمية. وقد تم تجربة عدد من المداخل التكاملية كالتنسيق القطاعي وتحرير التبادل التجاري وتشجيع وضمان الاستثمار والمشروعات المشتركة والتخطيط الإنمائي (رضوان، 1991).

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم 1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي، ودخلت حيز التنفيذ ابتداءً من أول كانون الثاني/يناير 2005.

تعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الانجازات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك لإسهامها في إقامة سوق عربية مشتركة، حيث بدأت الدول العربية بتحرير جميع السلع العربية المتبادلة بينها بصورة تدريجية اعتباراً من بداية العام 1998، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنوياً، وصولاً إلى التحرير الكامل لجميع السلع العربية في بداية العام 2005، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دولتين عربيتين أقل نمواً حيث بدأت بتخفيض تدريجي نسبته 16% من تعرفتها الجمركية اعتباراً من 2005/1/1 وصولاً

<sup>1</sup> أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، ص.ب. 3776 عمان 11821 المملكة الأردنية الهاشمية. فاكس: 535522-6-962+ بريد إلكتروني: samirhabbab@gmail.com

إلى الإعضاء الكامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة العربية في دورته الرابعة عشرة في بيروت المتعلق بمنح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية، وكذلك تم استثناء فلسطين من الإعضاء الكامل للرسوم الجمركية على مستورداتها من الدول العربية بموجب قرار القمة العربية غير العادية بتاريخ 2000/10/22، والذي أدخلت السلع الفلسطينية بموجبه إلى السوق الأردني معفاة من الرسوم الجمركية (الهنداوي، 2006).

### التجارة البينية للدول العربية للمنتجات الزراعية

بلغ نمو التجارة العربية خلال السنوات 2001-2006 نمواً مقداره 13.3% سنوياً (صندوق النقد العربي، 2008). وترتبط الزيادة في حجم الواردات والصادرات إلى حد كبير بالاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة، وتحرير التجارة الواسع النطاق، وزيادة التدفقات التمويلية وانخفاض تكاليف التجارة، ومن بينها الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والإجراءات الإدارية، بينما ازدادت التجارة الزراعية الإجمالية بمعدل 6.7% سنوياً خلال نفس الفترة هذا ويبين الشكل (2) أن أكثر الدول العربية متاجرة كنسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2006 كانت الصومال (55%) تليها الأردن (40%) بينما آخرها كانت الجزائر (2%).

تشكل التجارة الزراعية العربية في عام 2004 حوالي 3.1% من إجمالي التجارة الزراعية العالمية. وتشكل الواردات الزراعية النسبة الأكبر من هذه التجارة حيث بلغ متوسط نسبة الواردات حوالي 78.7% خلال الفترة في حين شكلت الصادرات 21% فقط. وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة 27% فقط مما يضع الدول العربية في مصافي الدول التي تعاني من عجز مزمن في موازنتها الغذائية. وقد تقلصت الضجوة الغذائية في السنوات الأخيرة بشكل طفيف حيث زادت نسبة الصادرات إلى الواردات إلى 33% في عام 2004 نتيجة للزيادة في الصادرات بدرجة أكبر من الزيادة في الواردات (قات، 2008).

هذا ويبين الجدول (1) أن نسبة التجارة البينية الزراعية للمملكة العربية السعودية مثلت حوالي 31% من التجارة الزراعية العربية الكلية

الاستيراد تحت مسميات مختلفة، مثل استمارة أو شهادة استيراد، بجانب القيود النقدية وتعقيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية

- أن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تعد أهم العقبات أمام حركة التجارة البينية، علماً بأن المشكلة الرئيسية لهذه الرسوم، أنها غير واضحة، ويتم فرضها وتحصيلها من قبل جهات حكومية متعددة، في حين أن المصدر أو المستورد ليس على علم بها في أغلب الأحيان مما يؤثر على القيمة السوقية للسلعة.

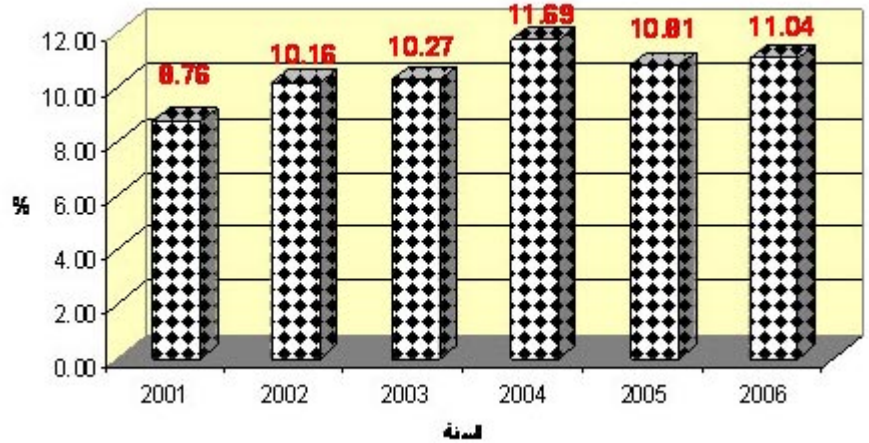
- غياب قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وهو سبب أساسي في طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات تجنباً لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية.

- معوقات بيروقراطية في بلد المنشأ (عراقيل في إجازات الاستيراد، تحويل العملات، تصديقات حكومية، إصدار شهادات المنشأ، تأخير في إجراءات التفيتيش... الخ).

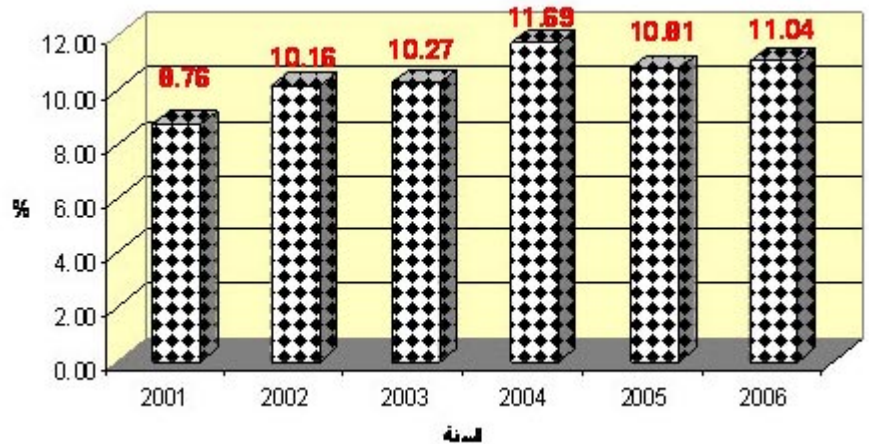
### أثر العولمة وتحرير التجارة على التجارة البينية للدول العربية

تعني العولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، جدول 1. نسبة الواردات والصادرات والتجارة الزراعية البينية خلال عام 2006

الدولة	التجارة البينية الزراعية	الصادرات البينية	الواردات البينية
الأردن	13	18	9
الإمارات	0	0	0
البحرين	3	1	4
تونس	0	0	0
الجزائر	0	0	1
السعودية	31	23	38
السودان	5	7	4
سوريا	16	31	5
عمان	12	6	17
فلسطين	0	0	0
قطر	0	0	0
لبنان	0	0	0
ليبيا	6	0.1	10
مصر	8	12	5
المغرب	0	0	0
اليمن	5	2	7
المجموع	100	100	100



شكل 1. نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2001-2006.



شكل 2. نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية منفردة خلال عام 2006.

في عام 2006، تليها سوريا (16%) بينما لم تسجل تجارة بينية زراعية بين الدول العربية التالية: الإمارات، تونس، الجزائر، فلسطين، قطر، لبنان، المغرب.

### أسباب ضعف التجارة البينية العربية

على الرغم من زيادة التجارة البينية في المنتجات الزراعية للدول العربية خلال الفترة التي تبعت إنشاء المنطقة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤدي إلى إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تالية. وتكمن أسباب هذا الضعف في النقاط الرئيسية التالية:

- تباين توجهات النظم السياسية العربية والتباين في البنيات الاقتصادية للدول العربية
- ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية بشكل عام
- القيود غير الجمركية والقوائم السلبية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- غياب الشفافية والمعلومات في التعامل بين الدول الأعضاء
- فرض بعض الدول إجراءات غير جمركية بغرض حماية منتجاتها الوطنية، وتعدد القيود غير الجمركية وتعدد أشكالها وتباينها.
- تخضع السلع المستوردة في بعض الدول العربية، لتراخيص

- بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجديده، أهمها أن مكاسبها تطل عدداً قليلاً من الدول، في حين سلبياتها تطل معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها.
- الثالث: يرى أن العولمة هي أحد الآثار السلبية للنظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسية إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم.
  - وتجدر الإشارة هنا أن من أهم الآثار السلبية التي ستعاني منها الدول النامية نتيجة اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ما يلي:
  - تعمل هذه الاتفاقيات على إلغاء دعم الدول المصدرة للمواد الغذائية، وهذا يلحق الضرر بالدول المستوردة بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، وضخامة واردات الدول النامية منها.
  - ستفتقد الكثير من الدول النامية من الأفضليات التي تتمتع بها في اتفاقياتها التجارية مع تجمعات اقتصادية للدول المتقدمة مثل: الاتحاد الأوروبي ودول صناعية أخرى، الأمر الذي يترتب عليه احتمال انخفاض قيمة صادراتها لهذه الأسواق؛ وبالتالي انعكاس ذلك بشكل سلبي على التنمية بها.
  - تحمل الدول النامية لأعباء مالية كبيرة تدفعها للدول المتقدمة من جراء الالتزام بحقوق الملكية الفكرية. وكذلك زيادة تكلفة إنتاج السلعة المحلية؛ حيث تنص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على حماية الأجانب ومعاملتهم كمواطنين بالنسبة للمؤلفات الفنية الصوتية والأفلام والعلامات المسجلة وبراءات الاختراع.
  - ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيرتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التكنولوجيا وفي المصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج نظراً إلى الارتفاع في أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.
  - تفيد التقديرات بأن ما يزيد عن 90% من التكاليف العالمية تنشأ عن القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأسواق، من خلال الرسوم الجمركية وليس من خلال الدعم المالي للصادرات أو المساندة المحلية. غير أن الأهمية النسبية للقيود على الأسواق والدعم المالي للصادرات تختلف كثيراً حسب المنتجات. فعلى سبيل المثال، تفيد التقديرات بأن 89% من تكاليف الإجراءات التدخلية في أسواق القطن تنجم عن الدعم المالي للصادرات وبرامج المساندة المحلية بينما تنجم نسبة 11% عن الرسوم الجمركية (البنك الدولي، 2008).

### التوصيات

- أولاً: التوصيات المتعلقة بتشجيع التجارة البينية للدول العربية (ميفوسان، 2006):
- مقترحات مؤسسية وتنظيمية (آليات فض النزاع، آليات تنمية الصادرات، استكمال انضمام الدول).
  - مقترحات لتطوير السياسة الاقتصادية (إقامة المشاريع العربية

وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودولته.

من الملاحظ أن الدول العربية، بشكل عام، تعتمد على الاستيراد لتأمين حاجاتها الغذائية والزراعية، مع هذا فهي تصدر منتجات زراعية وغذائية إلى دول العالم.

انتظمت علاقات المتاجرة بالمواد الغذائية عبر الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية، والمتعددة الأطراف وعلى قواعد منسقة إنما متباينة في خلفياتها الزراعية في معظم الأحيان، نتيجة اختلاف المنظومات الاقتصادية العالمية المفروضة على البلدان العربية بالرغم من جهود دول المنطقة في تنسيق مواقفها فيما بين بعضها البعض و/أو الالتزام بقواعد العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

كما ظهرت في العالم أسس جديدة بالتعامل مع المنتجات الغذائية تتطلب إتباعها، مثل اعتماد ضوابط زراعية متطورة (كالعمدة في الغرب مثلاً) وسمات الأساليب الزراعية الجيدة - Good Agricultural Practices (GAP) tices علماً بأن تطبيق هذه المنظومة من الالتزامات يحتاج إلى انتظام المجتمع الزراعي في ضبط موارده، ومياهه وتربته، واستعماله للمبيدات، والسلالات الزراعية الأصلية، والمستلزمات الزراعية المختلفة إلخ... وهنا أيضاً يكمن ضبط التلوث والذي قد ينتج عن السموم الفطرية ومتبقيات الأدوية والهرمونات المستعملة في الإنتاج الحيواني والداجن كما الأسماك، والملوثات الكيميائية والميكروبيولوجية، ومنظومة التصنيع الجيدة Good Manufacturing Practices (GMP)، وبرامج ضمان النوعية الشاملة التي تقترض اعتماد أنظمة بنوية أصبحت عرفاً لدى منظمة التجارة العالمية وهي Codex, ISO 22000, HACCP, ISO 14000.

وضع النظام التجاري العالمي الجديد عدداً من المبادئ لإدارة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول أعضاء المنظمة، أهمها العدول عن استخدام القواعد الفردية إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف، واقتصار الحماية على استخدام التعريفات الجمركية، ومبدأ عدم التمييز، وقاعدة المعاملة الوطنية، والمعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والأقل نمواً.

والهدف من هذه المبادئ هو إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ حرية التجارة وعدم التمييز والمساواة مع الإنتاج الوطني وتحقيق المنافسة الشريفة والوضوح والشفافية، حيث تعرف كل دولة مقدماً التعريفات التي ستفرض على منتجاتها عند دخولها وما ستواجهه من تشريعات وقواعد استيرادية وغيرها. فضلاً عن إقرار مبدأ حق الدول النامية الأقل نمواً في معاملة خاصة وأكثر تميزاً، وهناك عدد من الدول العربية تندرج تحت هذه المجموعة ويمكنها أن تستفيد مما تقرر لها من معاملة تفضيلية.

هناك اختلاف في وجه النظر للبلدان العربية نحو العولمة، وهي تندرج تحت ثلاثة آراء هي:

- الأول: يرى أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم. حيث تتم الاستفادة من خلالها من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة للتخلص من الفقر.
- الثاني: يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة، إلا أن هذه العولمة

والغذائية، يحتاج إلى تفهم كامل لخصوصيات المنطقة الاستهلاكية واحترام متوازن للمعايير البيئية الموكبة، وهذا الموضوع يحتاج إلى تطوير برامج التنسيق والتوصيف والتقييس والاعتماد الإقليمية دعماً وللسلاسل الزراعية والغذائية الإقليمية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

هذا ويمكن زيادة حجم التجارة البينية العربية عن طريق استغلال الميزة النسبية في كل دولة وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلباً في الدول العربية وتتوافر مقومات إنتاجها. والمشروعات التي تدعم البنية الأساسية المشتركة بين الدول العربية كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية والمياه والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص والمصارف والصناديق العربية في هذا الشأن.

### المراجع

- البنك الدولي. 2008. تقرير عن التنمية في العالم.  
التقرير العربي الموحد. 2007. الكويت.  
المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2007. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. المجلد 27، الخرطوم. السودان.  
الهنداوي، سهر. 2006. تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. غرفة تجارة عمان، الأردن.  
رضوان، محمد السيد. 1991. التكامل الزراعي العربي: تجربة الماضي ونظرة المستقبل. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان.  
صندوق النقد العربي. 2008.  
قات، يوسف. 2008. أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنافسية بعض المنتجات الزراعية. دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة حلب، سوريا.  
ميفوساز. 2007. الاعتبارات البيئية المؤثرة بالتجارة الزراعية والزراعية الصناعية داخل المنطقة العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2006/12/1.

- المشتركة، تنسيق السياسات ورسم سياسات اقتصادية بعيدة المدى ذات أهداف رقمية واضحة...الخ).
- مقترحات لتمتين البنية الهيكلية (بما فيها تسهيل معاملات العبور وقيام اتحاد جمركي، توحيد معايير الجودة والتنوعية، تسهيل إجراءات الحدود).
  - مقترحات لإزالة المعوقات (إنهاء اتفاق قواعد المنشأ، تسهيل انسياب المنتجات الزراعية القابلة للتلف، عدم المغالاة في الشروط الصحية، اعتماد الشهادات الرسمية...الخ).
- ثانياً: التوصيات المتعلقة بمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية:**
- تشجيع عمليات الاندماج على المستوى العربي أو حتى العالمي والدخول في أسواق عالمية جديدة.
  - تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة بهدف جذب استثمارات داخلية وخارجية جديدة للقطاع الخاص.
  - العمل على رفع مستوى ونوعية الإنتاج وذلك للوقوف في وجه المنافسة العالمية.
  - توسيع قاعدة الاستثمار والدخول في قطاعات استثمارية جديدة.
  - الانفتاح على مصادر التمويل الدولية - وهذا بلا شك يتطلب اتباع معايير المحاسبة الدولية لتوفير أكبر قدر من الشفافية للتوائم مع متطلبات النظام العالمي.
  - استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة ورفع مستوى الكادر الفني والإداري.
  - الاهتمام بنقل التكنولوجيا المتطورة وإنشاء فريق عمل مهمته إرشاد الشركات العربية لاستقطاب أفضل التكنولوجيا.
  - إنشاء مراكز البحث العلمي والتطوير الصناعي والتأهيل الفني.
  - تطوير أسواق رأس المال المحلية وإيجاد قنوات للاقتراض طويل الأجل - من أجل توجيه قدر أكبر من الاستثمارات الخاصة لقطاع البنية الأساسية.
  - كما أن تعزيز التجارة البينية العربية، وخاصة في المنتجات الزراعية

## Inter-Arab Trade of Agricultural Products Within the Framework of International Competitiveness

Mohammed S. El-Habbab<sup>1</sup>

### Summary

This study aims to identify the progress of joint Arab action in the area of agricultural trade exchange and internal and external factors that hinder its progress and provide suggestions to promote it. The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) is the most important economic achievement at the level of joint Arab action. Despite the increase in bilateral trade in agricultural products between Arab countries during the period that followed the establishment of GAFTA, still those levels have not reached the level to establish a common Arab Market (next phase). The reasons for this weakness are cases of multiple differences in the orientation of most important Arab political systems, differences in economic structures of Arab States. In addition imported goods are in some Arab countries need import licenses under different titles, and the absence of detailed rules of origin for Arab products.

Globalization and liberalization of world trade have positive and negative effects on the Arab countries; the negative effects include high prices of imported goods, knowing that the trade balance in agricultural products is negative for the Arab States (imports are greater than exports), and that the ownership rights leads to a rise in production costs, thereby reducing competition from goods produced in the Arab countries.

The study presented a set of recommendations to promote bilateral and intro Arab agricultural trade and to counter the negative aspects of globalization and liberalization of world trade.

<sup>1</sup> Professor of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Jordan, P.O. Box 13377 Amman, Jordan.  
Tel-Fax: 00962530041. E-Mail: samirhabbab@gmail.com